

## قسم العلوم المالية والمصرفية / المرحلة الثالثة

### المادة : ادارة المصارف / المحاضرة الثامنة

مفهوم السيولة المصرفية، وظائفها والعوامل المؤثرة فيها :

#### الفرع الاول : مفهوم السيولة المصرفية

وردت عدة تعاريف تخص السيولة المصرفية يمكن ذكر البعض منها :

- هي قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير .
- هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي إذا ذات متغيرين أساسيين: أصول سائلة، وتواريخ استحقاق الديون .

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان وهذا يلزم احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة أي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وبسهولة بدون خسائر في قيمتها وكذا قدرته على اقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة .

#### الفرع الثاني : وظائف السيولة

إن السيولة لها عدة أدوار أو وظائف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غيرا لمستقرة وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقع لسحب الودائع تحت الطلب ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة(الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر) و يعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفه خاصة .

وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع أجل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الادارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

- تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم

و أخيرا الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات .

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية ما يلي :

- عمليات الايداع والسحب على الودائع :

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نفدا ، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعنوية النجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي ، وبالتالي إلى تقليص سيولته ، فان عمليات الايداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري .

- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة :

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضا من خلال عالقة الجمهور بالخزينة العامة ، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة

و دائني الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها :

- يعمل الزبائن في أجهزة الدولة و يودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.

- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.

- عقد صفقة توريد سلع و خدمات إلى الدولة.

و بالعكس سيولة المصرف تنقلص عندما يقوم زبائنه بالاتي:

أ- تسديد الضرائب إلى الحكومة

ب- شراء الاوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة و السندات العامة الطويلة الاجل

ج- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم و إيداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظرا لان الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر.

رصيد عمليات المقاصة بين المصارف

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الاخرى العاملة في البلد ، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي ، مما يزيد من أرصده النقدية. فعمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري ، تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في

الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية ، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد ، فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة ، فالمصرف الذي يحقق رصيذا دائنا قبل المصارف الاخرى سيشهد تحسنا في سيولته والعكس صحيح .

### موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يملك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية ، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة ، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ، ويقلل قابليتها على منح القروض ، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة ، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الارصدة النقدية للمصارف ، ويوسع سيولتها المصرفية مما يسمح في التحليل الاخير بتوسيع قدرتها الاقتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة .

### رصيد رأس المال الممتلك :

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس ، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ، ومن ثم تحددت قدرته الاقتراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

### المطلب الثاني : أهمية السيولة المصرفية، مصادرها وأنواعها

#### الفرع الاول : أهمية السيولة المصرفية و أهدافها

#### أولا : أهمية السيولة المصرفية

تعتبر السيولة ذات أهمية ، خاصة للمصارف بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية ، حيث تكون تدفقات الارصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال بالاضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب المصرف الاموال النقدية خارج المصرف ، مع الاخذ في الاعتبار أن الجزء الاكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب .

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الاموال . هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة ، إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف ، أو من خلال الاقتراض منها . وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما

لمواجهة مثل هذه المتطلبات، ألن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات، من أهمها:

١ - الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

٢- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت .

٣- مؤشر إيجابياً للسوق المالية، المحللين، المودعين والادارة.

٤- تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

٥- تجنب البيع الجبري لبعض الاصول وما قد تجلبه من سلبيات.

٦- تجنب دفع كلفة أعلى الاموال.

٧- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي .

### ثانيا : أهداف السيولة

تتمثل أهداف السيولة فيما يلي :

١- إن السيولة في البنوك تهدف إلى مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما لها الاثر

الكبير في دعم ثقة المودعين و الدائنين.

٢- تعتبر مؤشر إيجابي في الكثير من الاحيان إذا تمت إدارتها بشكل جيد لكل من الادارة

و المودعين و حتى البنوك المحلية.

### وهناك أهداف أخرى للسيولة وهي :

- تحمي الاصول من البيع الاضطراري عند الحاجة الن ذلك يعرض ي البنك لمخاطر

كبيرة على المدى الطويل

- التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات

- تجنب البنك من اللجوء للبنوك الاخرى و البنك المركزي الاقراض بشروط قد تكون

أحيانا صعبة.

### الفرع الثاني : مصادر السيولة المصرفية

يوجد مصدرين من مصادر السيولة هما :

أ. المصادر الداخلية للسيولة

وتشمل الاحتياطيات الاولية والثانوية

أولا : الاحتياطيات الاولية

١- هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدا

، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات هي :

## ٢- النقد بالعملة المحلية والاجنبية في الصندوق :

يشمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة المحلية والاجنبية و المسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكّ التزاماتها المصرفية تجاه نها من مواجهة الاخرين. و إن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد أية عوائد، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج ،

٢ خاصة في المناطق غير الامنة.

### - الودائع النقدية لدى البنك المركزي :

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، والبنك المركزي ال يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الايداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك ٣ المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه.

### - الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى :

وهي الاموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الاخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها المصرفية مع المصارف

١ المراسلة داخل البلد وخارجها.

#### ١ - الصكوك تحت التحصيل :

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الاخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الان

#### ٢- الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج :

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا ال يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد ، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الاخرى .

وتنقسم الاحتياطات الاولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين هما :

انتهت المحاضرة